عام القهوة السعودية 2022
The Year of Saudi Coffee

في ذكرى مولده الشريف

زيد الفضيل
باحث في التاريخ

@zash113

يأتي ذكرى مولد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - هذا العام ووطننا الغالي المملكة العربية السعودية يعيش حالة متفردة من الوعي والإدراك والاستيعاب لكل الأفكار والاجتهادات بفضل رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله -، وقيادة ولي عهده سمو رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان - يحفظه الله - لدفة المشهد الحياتي على مختلف جوانبه في الوقت الراهن، ولذلك يمكن القول بأن هذه الذكرى الغالية التي يحتفي بها كل العالم الإسلامي قد جاءت هذا العام من دون أن أي تعكير لصفوها بإعلان الرفض أو وصف من يحتفي بها بالبدعة وتبعاتها وفق ما كان يجري خلال عهد التشدد المقيت الذي كان يقوده رموز ما يسمى بالصحوة، وجاء الأمير القائد بحكمته وحزمه ليخرجنا من إطاره الخانق إلى فضائها الواسع.

على إني وفي ذكرى مولده الشريف أتوجه بسؤال مركزي إلى كل المسلمين شرقا وغربا وهو: هل كنتم على العهد مع قيم وأخلاق الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم؟ هل استوعب المسلمون مكنون رسالة خاتم الأنبياء والمرسلين الذي جاء رحمة للعالمين وليس نقمة عليهم؟ هل طبق المسلمون وصاياه إزاء الآخر، وأدركوا جوانب سلوكه مع المختلف قبل المتفق؟ هل عكس المسلمون في كل أقطار الأرض قيمه النبيلة وأخلاقه السمحة وسلوكه السوي وفعله القويم - صلى الله عليه وآله وسلم -، أم كانوا بالجملة على غير ذلك؟ لماذا تشريعات الإسلام ووصايا النبي الكريم تحض على النظافة وحالنا على غير ذلك؟ لماذا كتاب الله المحكم وسنة نبيه الثابتة تؤكد على وجوب اتباع القيم والأخلاق القويمة، والمسلمون في أغلبهم على عكس ذلك؟ فالصدق والأمانة والبذل والإحسان وغيرها من القيم النبيلة صارت غريبة في مجتمعنا، وواضحة في مجتمعات غيرنا ممن لا يتبعون منهج ورسالة النبي الخاتم - صلى الله عليه وآله وسلم.

في ذكرى مولده الشريف أجدها فرصة لأن نتكاشف مع أنفسنا قبل الاحتفاء بمولده وإظهار الفرحة والسرور بوجوده، ونسأل أنفسنا بصدق: هل نحن كأفراد ومجتمعات جديرون بالاحتفاء بذلك أم لا؟ هل نحن كأفراد ومجتمعات وعينا سلوكه ومنهجه واقتدينا بها أولا؟ أسئلة عديدة يمكن أن تطرح ولا يتسع لها الحال، لكن المهم أن نسألها بإيمان وثبات، وأن نكاشف أنفسنا بصدق وإخلاص إن أردنا أن نحتفي بذكرى ولادة نبينا كما يجب، وابتغينا بلوغ رضاه وشفاعته التي ارتضاها ربنا لكل مؤمن مخلص صادق في فعله وسلوكه.

في ذكرى مولده الشريف علينا أن نستذكر قيمة الحرية والاختيار التي جاء النبي ليؤكد عليها مصداقا لقوله تعالى {من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر}، ثم ترجمها سلوكا مصداقا لقوله تعالى {إن عليك إلا البلاغ}، ولذلك كان تأسيسه لقاعدتي التقارب والتعايش منذ الابتداء، على اعتبار أن حسن التعامل مع الآخر أيا كان موقعه وهويته الإيمانية والفكرية هو القيمة الأساسية التي ترتكز عليها الحياة، وهو ما أسست له قاعدة التعايش ابتداء مع الآخر المختلف كليا كعبدة الأصنام الذين لا يؤمنون بإله واحد، فكان أن جاء الأمر الرباني بالتعايش المدني الإيجابي معهم وفقا لقوله تعالى في آخر سورة الكافرون {لكم دينكم ولي دين}. أما من كان بيننا وبينهم قواسم مشتركة فالأصل البناء عليها والتقارب معهم دون فرض رأي أو تعد على قناعاتهم أيا كانت وفقا لقوله تعالى {قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء}.

في ذكرى مولده الشريف يجب أن نستذكر أول صحيفة كونية للحقوق المدنية وهي «صحيفة المدينة» التي سبقت وثيقة «الماقنا كارتا» بستمائة عام، والتي وضعت القواعد الرئيسة للعلاقة بين المسلمين مع بعضهم البعض، وبين المسلمين وغيرهم، وكان في حينه اليهود الذين جاورهم النبي بود وإخاء كما تنص عليه الصحيفة، لكنهم أبوا إلا أن يحاربوه ويخونوا عهده مرات ومرات، فما كان منه إلا أن أخرجهم من جواره دون أي أذى ليغادروا بأنفسهم وأموالهم إلى حيث شاؤوا.

في ذكرى مولده الشريف علينا أن ندرك قيمة المساواة التي جاء النبي ليؤسس لها ويؤكد عليها قولا وفعلا ومنهجا، فالناس كأسنان المشط، ولا فرق بين عربي وعجمي ولا أبيض ولا أسود إلا بالتقوى أي بالعمل الصالح، فالكل سواء بين يدي الله ذكرا وأنثى، والناس إخوان دينا أو إنسانية كما قال ربيب النبي وأخوه الإمام علي بن أبي طالب في عهده للأشتر النخعي حين ولاه على مصر عاملا عليها. فهل نحن متبعون لذلك فعلا ومنهجا؟ سؤال يجب أن يتداوله المسلمون في كل وقت وحين.

التخطيط الإقليمي ومستقبل التنمية العمرانية

وليد الزامل
متخصص في التخطيط العمراني

@waleed_zm

كنت في حوار مع أحد الزملاء في قسم التخطيط العمراني حول أبرز التحديات العمرانية التي يمكن أن تواجه المدن السعودية مستقبلا؛ فذكرت له أهمية إيجاد خطة إقليمية تأخذ في عين الاعتبار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المناطق، وتحديد الحجم الأمثل للمدن ضمن الإقليم الواحد من الناحية السكانية والمساحة وصولا إلى تنمية متوازنة.

في الحقيقة، معظم الإشكالات الحضرية التي تواجه المدن نابعة من ضعف في سياسات التنمية الإقليمية في العقود الماضية. على سبيل المثال، أسهمت تنمية المدن الكبرى على حساب المدن الصغيرة والأرياف في هجرة السكان إلى المدن الكبرى بحثا عن الوظائف وفرص العمل والاستثمار. وفي الجانب الآخر، تقلص حجم النمو السكاني في المدن المتوسطة والصغيرة نتيجة الهجرة وقلة الاستثمارات وفرص توليد الوظائف. ومن المثير للدهشة، أن العديد من المدن المتوسطة أو الصغيرة تتوفر بها الموارد الذاتية سواء كانت طبيعية أو سياحية أو ثقافية ولكن العديد منها يفتقد للبنية الحضرية التي تعزز من الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وصولا لتحقيق التنمية المستدامة.

منذ عام 1970، سعت المملكة العربية السعودية إلى تطوير الخطط الخمسية بهدف تعزيز الاقتصاد السعودي وتنويع الإيرادات غير النفطية. لقد أشارت خطة التنمية الأولى (1970-1975) إلى أن الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل رئيس على النفط ويحتاج دعما للقوى العاملة. وتمثلت أبرز التحديات التي واجهت المدن السعودية في تلك الفترة بضعف البنية التحتية وعدم تكامل الخدمات والإسكان، لذلك، سعت مستهدفات الخطط الخمسية إلى التوسع في حجم الاستثمار في الخدمات والتعليم والصحة والإسكان ولا سيما في فترة الطفرة الاقتصادية. بنيت العديد من المستشفيات الكبرى والمراكز الاقتصادية والجامعات في المدن الكبرى مثل الرياض، وجدة، والدمام.

وهكذا، أصبحت العديد من المدن الكبرى بيئات جاذبة تتمتع ببنية تحتية متكاملة وخدمات ومراكز أعمال؛ في حين شكلت مكة المكرمة والمدينة المنورة مركز جذب لمكانتهما الدينية وبلغت نسبة السكان في هذه المدن مجتمعة أكثر 50% من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية. كما استحوذت منطقة الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية على ما يعادل 69% من إجمالي الهجرة الداخلية بين المناطق.

إن الخلل في توزيع التنمية العمرانية على مستوى الإقليم يصاحبه هجرة متنامية للسكان إلى المدن الكبرى بحثا عن تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية. وعليه تصبح العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة بيئات طاردة للسكان على الرغم من توفر الموارد الذاتية. ولعلي ألخص أبرز المبادئ الاستراتيجية لتنمية المدن الصغيرة فيما يلي:

أولا، تطوير استراتيجية محلية للمدن الصغيرة ضمن إطار خطة إقليمية متكاملة بحيث تستغل الموارد الذاتية في المدينة وتعمل على توظيفها لخدمة المجتمع المحلي، ويشمل ذلك بناء التوجه المستقبلي لاقتصاد المدينة سواء في مجال السياحة، أو الترفيه أو الصناعة.

ثانيا، تطوير بنية حضرية في المدن الصغيرة وتعزيز الوصولية لها ويشمل ذلك بنية اتصالات عالية، وشبكات النقل البري، وتوفير المطارات المحلية أو الدولية.

ثالثا، تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المدن الواعدة وتوليد فرص عمل للمجتمع المحلي بشكل يساعد على استقرار السكان؛ بل وزيادة معدلات الهجرة العكسية من خلال تطوير تشريعات عمرانية مرنة وجاذبة للاستثمار.

وأخيرا، ضخ مشاريع نوعية في المدن الصغيرة وتحسين جودة الحياة فيها وبشكل يتلاءم مع طبيعة المدن وإمكاناتها ومواردها الذاتية.

من يسيس ملف الطاقة؟!

عبدالكريم محمد العمري

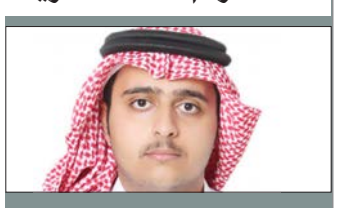

@Abdulkarim_m_al

منذ بداية الصراع (الروسي - الأوكراني) في فبراير من هذا العام بدأت الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإلزام شركاتهم ومطالبة المجتمع الدولي بكسر العقود الاقتصادية المبرمة مع روسيا الاتحادية، خاصة في مجال النفط، حيث إن ملف الغاز تأخر قليلا نظرا لقلة البدائل في إمدادات الغاز الضخمة وهذا بحد ذاته يعتبر تسييسا، ثم بعد ذلك طالبت الولايات المتحدة منظمة «أوبك وأوبك+» بتغطية النقص من النفط الروسي في الأسواق العالمية، حيث إن ذلك غير ممكن نظرا لأن الحصص الموزعة في منظمة أوبك تعتمد على القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء.

ونظرا لاعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي الرخيص والذي كان جله يأتي عن طريق خط أنبوب نورد ستريم الموصول بين روسيا وألمانيا، التي طالبت فيه الولايات المتحدة مرارا وتكرارا دول الاتحاد الأوروبي بتخفيف الاعتمادية منه، بل وأكثر من ذلك حيث صرح الرئيس الأمريكي في مؤتمر صحفي بأنه إذا لزم الأمر لوقف التمدد الروسي داخل الأراضي الأوكرانية فسوف يقوم بإيقاف هذا الأنبوب بشكل أو بآخر، وفعلا وفي أواخر شهر سبتمبر الماضي تم تفجير الأنبوب في المياه الدولية دون معرفة المتسبب!

إن العالم لا ينسى فمنذ عدة شهور من اليوم وقبل بدء الصراع في أوروبا كانت منظمات البيئة أو ما يعرفون بالجماعات الخضراء، يناشدون بحماية الكوكب من الاحتباس الحراري وكانت الدول الأوروبية وعلى رأسها الولايات المتحدة يرفعون راية التخفيف من انبعاثات الكربون الضار والاستثمار في بدائل الطاقة النظيفة ويطالبون الدول (خاصة النفطية) بإيجاد حل لانبعاثات الكربون ويضغطون عليها في هذا الصدد، ولكن أين هم الآن؟ فلقد عادت بعض مصانع أوروبا لتوليد الطاقة من الفحم الذي تعتبر عملية توليد الطاقة منه من أشد الأمور فتكا في تلويث المناخ.

وفي الخامس من أكتوبر هذا العام قررت منظمة «أوبك وأوبك+» بإجماع أعضائها بتخفيف حصة الإنتاج بنسبة ضئيلة للمحافظة على مستوى العرض والطلب في السوق البترولية وهو قرار اعتيادي من قرارات هذه المنظمة التي أنشئت في الأساس لتحديد نسب الإنتاج وموازنة سوق الطاقة العالمي، فشن الإعلام الغربي وقامت بعض الحكومات الغربية ومسؤولين بالبيت الأبيض على رأسهم الرئيس الأمريكي بالتنديد واتهام المملكة بتسييس ملف النفط ووقوفها مع الغزو الروسي لأوكرانيا، وطالب بعض النواب في الكونغرس الأمريكي حكومتهم بإعادة تقييم العلاقات مع الرياض! إذن من الذي يسيس ملف النفط؟! الولايات المتحدة أم المملكة؟ حيث إن الرئيس الأمريكي طلب من المملكة تأجيل خفض الإنتاج لمدة شهر أي لحين انتهاء الانتخابات النصفية في مجلس النواب الأمريكي إذن من الذي يسيس ملف النفط؟ وأخيرا أصدرت وزارة الخارجية بيان توضح موقف المملكة بعدم انحيازها في أي صراع دولي وأن القرار المتخذ في أوبك بلس تم بالإجماع بين الدول الأعضاء بناء على مصالح اقتصادية للدول الأعضاء، وصرح مصدر مسؤول بأن المملكة لا تقبل الإملاءات وترفض أي تصرفات أو مساع لتحوير الأهداف السامية التي تعمل عليها لحماية الاقتصاد العالمي من تقلبات الأسواق البترولية.

سجال المصلحة السياسية في النفط

صهيب الصالح
باحث سياسي واجتماعي

@9oba_91

في الخامس من أكتوبر أقر تكتل أوبك+ أكبر خفض في الإنتاج منذ جائحة كورونا بواقع مليوني برميل بما يمثل 2% اعتبارا من شهر نوفمبر المقبل، وهو قرار أشعل سجالا حول المصلحة السياسية في سوق النفط، إذ جاءت التصريحات الرسمية من أعضاء منظمة أوبك بعد هذا القرار لتؤكد على أن الهدف الرئيس منه هو ضبط سوق النفط، وليس استهداف أسعار محددة أو تبني مواقف سياسية، ومن المهم قبل الحديث عن حجج الأطراف الأخرى في هذا السجال، الإشارة إلى أن بيان أوبك+ أظهر بأن السعودية وروسيا ستتحملان الحصة الأكبر من خفض الإنتاج، ورغم ذلك أثار هذا القرار موجة احتجاج في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بحجة أنه قرار منحاز إلى صالح كفة روسيا في حربها ضد أوكرانيا، وكانت وزارتا الخارجية والطاقة الأمريكيتان قد أجرتا خلال الأيام السابقة لاجتماع دول منظمة أوبك في فيينا اتصالات مكثفة مع مسؤولين في بعض الدول الأعضاء في المنظمة لحثهم على التصويت ضد خفض إنتاج النفط، إلا أن اجتماع فيينا جاء بخلاف ملتمس الإدارة الأمريكية.

إن ما تقوم به الدول المحتجة ردا على قرار الخفض، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ما هو إلا محاولة لعسكرة منظمة أوبك والدول الأعضاء فيها، وهذا ما سيؤدي إلى تسييس سوق الطاقة بحيث يجد نفسه مكرها على تجاهل القانون الاقتصادي القائم على تحقيق التوازن وفق مبدأ العرض والطلب وبالتالي يحدد على إثره كميات الإنتاج دوريا، ليذهب السوق بدلا عن ذلك إلى موازنة فكرة الانحياز السياسي التي ستقوده إلى الإغراق بكميات تحقق تجفيفا لمنابع الاقتصاد الروسي لتلبي رغبات السلطات الغربية فقط، لكن دون التفكير بعواقب إنهاء تعاون منظمة أوبك مع روسيا الذي من شأنه أن يضع السوق على كف عفريت، إذ سيكفل خروج النفط من سيطرة المنظمة والدول المنتجة على ضبط كميات الإنتاج وحدود الأسعار لصالح المستهلكين الغربيين وشركات الطاقة العالمية، لتعود صناعة النفط إلى ما قبل سبعينيات القرن الماضي، لكن يكفي أن التكتل ما زال يعمل جيدا حتى الآن رغم ما أحدثه التعقيد الغربي للسوق من خلال إقراره حظرا على النفط الروسي وطرحه فكرة تحديد سقف لأسعاره.

إن اصطفاف منظمة أوبك في هذا الاستقطاب سيرتد ضدها على المدى المتوسط وربما على المدى القريب أيضا، ومن الواضح أن تكتل أوبك+ يعي ذلك جيدا من خلال ما يظهره من إرادة مستقلة صلبة وحسن إدارة ومراقبة لهذا الملف حتى قبل بدء المواجهة الروسية الأوكرانية، وهذا ما قد يدلل على أن قرارات التكتل هي ناتجة عن مناقشات جادة حول عدد من العوامل المؤثرة على الطلب، مثل احتمالية استمرار الإغلاق في بعض الأسواق كالسوق الصيني، وقرارات البنوك المركزية المتكررة برفع أسعار الفائدة، ونقص الإمدادات، والركود والتباطؤ الاقتصادي وغيرها مما قد يتسبب في هبوط الطلب على النفط.

ولهذا السبب تطابق تصريح وزير الخارجية السعودي مع موقف تكتل أوبك+ بأن قرار التكتل كان تقنيا ومبنيا على رؤيته للسوق ولم يكن قرارا سياسيا ينظر فقط إلى الحساسية الغربية لكل ما هو مرتبط في روسيا، فأكد الوزير بأننا لا ننظر إلى أي تفسيرات سياسية تتعلق بهذا القرار «الاقتصادي» الذي اتخذ بإجماع كافة الأعضاء، ويكفي القول هنا، أي عن إجماع الأعضاء، بأن أعضاء المنظمة ليسوا أطرافا في الأزمة الأوكرانية، بل إن مواقفهم منها قد تختلف إلى درجة التباين، ورغم ذلك هم جميعهم متمسكون بنفس المسافة من مقاربة التعاون مع روسيا في إطار إنتاج النفط؛ وهذا يمكن تفسيره في معرفتهم بالوزن الحاسم للبراميل الروسية في إجادة ضبط السوق.

إذن من غير المنطقي أن يدور أي حديث عن قرار الخفض خارج إطار أمن الطاقة والنقاشات الاقتصادية، لا من منظور التحالفات الجيوسياسية التي تحاول فرز جميع دول العالم وفق المواقف والإجراءات المضادة لروسيا فقط، ولا حتى من منظور العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة مثلا وبين أي دولة عضو في التكتل، كما هو حاصل الآن من بعض سياسيي الولايات المتحدة الديمقراطيين تجاه المملكة، وعلى رأسهم الرئيس بايدن؛ فإن كان من قرار لمراجعة العلاقات الأمريكية مع دولة ما إزاء هذا خفض الإنتاج فلابد أن تشمل هذه المراجعة كافة الأعضاء المجمعين على الخفض، وإلا فإن حجة المصلحة السياسية ترتد وظيفيا على اتهام الأمريكان للآخرين بها، وقد كان بيان وزارة الخارجية السعودية حاسما في الرد على هذه الاحتجاجات، مبينا أن الاقتراح الأمريكي كان يدور حول تأجيل القرار إلى الشهر القادم، أي ما بعد الانتخابات النصفية التي تعد اختبارا لبايدن وحزبه في منتصف الفترة الرئاسية؛ كونها تتأثر بعاملي شعبية الرئيس وحال الدولة الاقتصادية، وهذه المواقف مجتمعة توضح جليا للمتابعين أنها هي فقط المدفوعة بالمصلحة السياسية الفجة، وليس قرار الخفض نفسه.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
Makkah AlMukarramah • المكرمة

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453